اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

**الفريق العامل لما قبل الدورة الرابعة والثلاثين**

16 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2006

 ردود على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقريرين الدوريين المبدئيـين المجمـَّـعين الثاني والثالث

 إريتريا

 المادتان 1 و 2

 الفقرة 2 - حالة المدونات الجديدة

 يعكـف الخبراء حاليا على استعراض صياغة مشروعي المدونتين المدنية والجنائية. وبعد الانتهاء من هذه العملية، ستقدمان إلى الجمعية الوطنية للتداول بشأنهما. وبالنظر إلى إدراج أحكام محايدة جنسانيا في المشروعين، فسوف يساهمان إسهاما مباشرا في تنفيذ الحكومة لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهمـا يتوقفان بطبيعة الحال على موافقة الجمعية الوطنية على الأحكام المقترحة ذات الصلة وسنّها.

 وما زالت المدونات الانتقالية سارية. وتمضـي قـُـدما عملية التنقيح القانوني (إعداد المدونات الست الجديدة، بما فيها المدونتان المدنية والجنائية). وحسب تقديرات وزارة العدل، فـإن إنهاء هذه العملية، بما في ذلك ترجمة المدونات إلى اللغتين التيغريغنا والعربية، سيستغرق مدة إضافية تتراوح بين السنة والسنتين.

 الفقرة 3 - حالة الاتفاقية في إطار النظام القانوني الوطني

 صدَّقت إريتريا على الاتفاقية في عام 1995. وترجمت الاتفاقية لاحقا إلى اللغة المحلية ونشرت على نطاق واسع، لا سيما في صفوف النساء.

 غير أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضـد المـرأة، شأنها شأن العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى التي وقعت عليها إريتريا، لـم تصبح بعد جزءا من النظام القانوني الوطني بكل معنى الكلمة. ولن يتحقق ذلك سوى عند إنجاز مشروع لوزارة العدل يرمي إلى: مواءمة القوانين الإريترية وتوحيدها؛ وتوحيـد الصكوك والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها إريتريا أو انضمت إليها. وتعمل وزارة العدل حاليا مع الوزارات المعنية وغيرها من الهيئات لفهرسة تلك الصكوك ووضع إجراءات ونظم للمتابعة والتنفيذ المنهجيـيـن للالتزامات الواردة فيها. ويتوقع أن يفرغ من عملية التوحيد هـذه في عام 2007.

 وتتبع إريتريا النهج الازدواجي، بدلا من النهج الأحادي، فيما يتعلق بالصكوك الدولية التي صدقت عليها الجمعية الوطنية. وكنتيجة طبيعية لذلك، تكون الغلبة للقوانين الوطنية في حال تعارض أحكام هذه الأخيرة مع أحكام الصكوك الدولية التي تكون إريتريا طرفا فيها.

 الفقرة 4 - الآليات/وسائل الانتصاف المتوفرة للبت في الشكاوى

 تكفي الإشارة إلى أن القانون الإريتري ينص، فيما يتعلق بالآليات ووسائل الانتصاف المتوفرة للنساء اللائي يشتكين من التمييز القائم على نوع الجنس، على أنه يمكن للمرأة اللجوء إلى المحكمة للمراجعة القضائية من أجل إلغاء ومعالجة أية ممارسات تمييزية، بما فيها التمييز القائم على نوع الجنس. غير أنه لم تنشأ بعد آليات مستقلة مثل أميـن المظالم.

 ويؤدي الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات دورا في ذلك الصدد. إذ تنظر الوحدة القانونية التابعة للمكتب الرئيسي للاتحاد في الشكاوى (لا سيما ما يتعلق منها بتوزيع الأراضي وملكيتها وشؤون الأسرة) وتعمل مع السلطات المعنية لمعالجتها. وعادة ما تحيل المكاتب المحلية للاتحاد في سائر أنحاء البلد قضايا من هذا القبيل. وهناك موظفون تلقوا تدريبا في مجال المساعدة القانونية بالفروع الرئيسية للاتحاد يعملون في أقاليم البلد السـت جميعها. ولتعزيز هذه الوظيفة، يواصل الاتحاد توفيـر التدريب لأعضائـه على الإلمام بالمبادئ القانونية. ويجـري حاليا إعـداد دليل للإلمام بالمبادئ القانونية.

 وعلاوة على ذلك، درجت مختلف الوزارات على النظر في الشكاوى المتعلقة بالتمييز القائم على نوع الجنس التي تـُـحال إليها، مستخدمـة وسائل انتصاف إدارية للبت فيها.

 وأكملت 72 شابة من جميع الفئات الإثنية تدريبا قانونيا مدته ثلاث سنوات في إطار مشروع لوزارة العدل أُعـدّ خصيصا للنساء. ووظفت المتخرجات لاحقا في عام 2003 داخل مجتمعاتهن المحلية بصفتهن موظفات في المحاكم الإقليمية، ومترجمات شفويات، ومستشارات، ونصيرات للقضايا الجنسانية. علما بأن وجودهـن يعـزز مراعاة الفروق بين الجنسين في النظام القضائي. (انظر أيضا الرد على الفقرة 28 أدناه)

 المادة 3

 الفقرة 5 - البيانات المصنفة حسب نوع الجنس

 حسب *التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2005*، يوجد إلى حد ما ما يكفي من المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس في مجالات، يـُـذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الفقر (دراسة قياس مستويات المعيشة والمشاركة لتقيـيم مدى الفقر، 2003) والتعليم والتغذية. ويُفتقر في مجالات أخرى إلى معلومات كافية أو هي لا تتوافـر.

 ويوصـي التقريـر بما يلي: إيلاء الوزارات القطاعية، عند رصد وتقييم برامجها، اهتماما خاصا لتصنيف وتحليل البيانات حسب فئات الدخل أو وجوه الإنفاق، ونوع الجنس والمنطقة والحضـر بالمقارنة مع الريـف.

 وكشف استعراض تحليلي بشأن نوع الجنس لورقة إريتريا المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر ومشروع استراتيجية الأمن الغذائي، أُجـري في آذار/مارس 2004، عن أن نقص البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وقلة المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس تدخل في جملة القيود الرئيسية أمام تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوثيقتين. وذلك رغم أن كلتيهما تدمجان أو تعالجان قضايا جنسانية في إطار أبواب هامة وإن كانت معزولة.

 ويجري حاليا إعداد قانون ينشأ بموجبه مكتب وطني للإحصاءات. وقدم الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات توصيات محددة لإدراج بنود تشترط إعداد إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس.

 وتعتزم منظومة الأمم المتحدة، حسب ما جاء في التقييم القطري الموحـَّـد لعام 2005 الذي أجري مؤخرا، مساعدة إريتريا على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها واستخدامها، بما في ذلك إجـراء تعداد السكان والمساكن وغير ذلك من الدراسات الاستقصائية القطاعية.

 الفقرة 6 - الآليات الوطنية - مهمة الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات وقدراته

 يؤدي الاتحاد الوطني للنساء الإريتريـات منذ أمد طويل دور الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في إريتريا.

 وقد أُعـد في عام 2005 مشروع ورقة لسياسة إريتريا الجنسانية ومن المتوقع أن تنشر قريبا كوثيقة مؤقتة. وحسب ورقة السياسة، فقد ”أسندت للاتحاد مهمة تنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومناصرة قضية المرأة الإريترية“. كما يرد في الورقة أن ”الاتحاد مؤهـَّـل تماما لتولي هذه المسؤولية بالنظر إلى: (أ) دوره التاريخي كمدافع عن حرية المرأة الإريترية والنهوض بها؛ (ب) خبرته الواسعة في النضال من أجل حقوق المرأة الإريترية وتنسيق وتنفيذ برامج لتحسين أوضاعها؛ (ج) وجوده المكثف على المستوى الشعبي في جميع أنحاء إريتريا وقدراته الكبيرة على الاتصال، وبناء على ما تقدم؛ (د) كونه المنظمة الوحيدة في البلد التي لديها قدرة معقولة على مراقبـة الشـؤون الجنسانية“.

 وحسب ورقة السياسة، ستتوفر للاتحاد القدرات اللازمة لأداء مهمته، من حيث الموارد والكفاءة الفنية في التحليل والدعوة والتنسيق في المجال الجنساني. لذلك سيكون مدعوما بأموال عامة رغم قدرته كمنظمة مستقلة على استـدرار إيراداته الخاصة.

 ويقترح مشروع السياسة أيضا أن تؤدي وزارة التنمية الوطنية دورا في دعم الاتحاد لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات والقطاعات.

 وأعاد رئيس إريتريا، في مقابلة أُجريـت معـه في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس الاتحاد، التأكيد على تقدير الحكومة للدور المركزي للاتحـاد الوطنـي للنساء الإريتـريات في خدمة مصالح المرأة في إريتريا، ومهمته كمنسق للشـؤون المتصلة بنوع الجنس. وقال إنه: رغم أن الشعب والحكومة يتحملان على العموم مسؤولية كفالة حقوق المرأة والمساواة بينهـا وبيـن الرجل، فإن الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات يؤدي دورا رائدا في إعطاء المرأة المكانة التي تليق بها في المجتمع. ويجـب علـى الاتحاد، من أجل تعزيز البرامج التي ذكرتها سالفا والإسراع بتنفيذها، أن يعمل بشكل ابتكاري واستباقي لوضع خطط ملموسة. لكنه لا ينبغي أن يفهم من كلامي هذا أن الاتحاد يتحمل المسؤولية عن هذه المهمة بمفرده وأن الأمر لا يعني الأجهـزة الحكومية الأخرى والجمهور. فعلى تلك الأجهـزة وعلى المجتمع أيضا تحمل المسؤولية عن تلك المهمة والعمل على إنجاحها. وعلى الاتحاد مسؤولية كبيـرة في الترويج للخطط والتوعية بها والنهوض بها وتنسيقها.

 وأضاف قائلا إنه حتى تستمر المـُـثـُـل التي آمن بها الاتحاد على الدوام (أي القيم والإنجازات المحققة لصالح قضايا المرأة) والتي استشهد من أجلها الكثيرات من عضواتـه، وحتـى تبقـى هذه المـُـثـُـل صالحة، فـإنـه يجـب على الاتحاد أن ينفذ باستمرار برامج للتوعية والتثقيف. وعليه ألا يقتصر على أنشطة من هذا القبيل، بل عليـه أن يشـرع في تنفيـذ مشاريع ملموسة أيضا. ويجب عليه أن يقـيـِّـم كل قطاع ويتحقق مما يجري فيه، ويقـيـِّـم الكيفيـة التي تم بهـا تغيـيـر مكانة المرأة ومساهمتها في القطاعات. بعدها يمكنه تحمل المسؤولية عن دفع عجلة التقدم والإسراع بها باستمرار. وأود بهذه المناسبة أن أدعو المجتمع كلــه، ولا سيما النساء في جميع أنحاء البلد إلى الكفاح من أجل قضايا المرأة.

 وقد تحسنت إلى حد كبير قدرة الاتحاد على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصده في السنوات الأخيرة. وأدت جهود تنمية القدرات، بما فيها مشروع جديد يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تحسن القدرات بشكل ملحوظ. ويوفر البرنامج حاليا الدعم للاتحاد في مجال تنمية القدرات مع التركيز على ما يلي: (أ) تنفيذ خطة العمل الجنساني الوطنية لإريتـريا؛ و (ب) تعزيز الآليات المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لمعالجة القضايا الجنسانية في السياسة العامة وتخصيص الموارد ورصد المبادرات الجنسانية في السياسة العامة والبرامج والتشريعات؛ و (ج) زيادة قدرة المنظمات المـمـثلـة لمصالح المرأة وتعزيز أنشطة الدعوة والتواصل وإقامة الشراكات للنهوض بالمرأة؛ و (د) تعزيـز مهارات المرأة ومعارفها وقدراتها في مجال الأعمال الحرة؛ و (هـ) دعم المؤسسات، كل في قطاعها ومجال اختصاصها، لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها.

 ووفرت منظمة العمل الجنساني أيضا الدعم للاتحاد في مجالـَـي بناء القدرات والرصد لتحسين مهاراته في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وساعدت هـذه المنظمة الاتحاد كذلك على إجراء تحليل جنساني شامل لورقة إريتريا المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر ومشروع استراتيجية الأمن الغذائي. وعقدت مجموعة من حلقات العمل أجريت فيها مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة الوعي بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني ودوره الحيوي في الاستراتيجيـتـين. وكان من بينها حلقة عمل لأصحاب المصلحة تلقى فيها المشاركون تدريبا علـى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووضع أصحاب المصلحة توصيات هامة لإعداد الورقة الاستراتيجية الكاملة المرتقبـة للحد من الفقر والاستراتيجية النهائية للأمن الغذائي لإريتـريا.

 الفقرة 7 - خطة العمل الوطنية

 أُعـِـدت الخطـة الخمسيــة الوطنية للعمل الجنساني في إريتريا، 2004-2008، استنادا إلى مجالات الاهتمام الحاسمة، وهي تبين الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المقررة. وتشمل المجالات الحاسمة الخاصة بإريتريا التي تبينها خطة العمل ما يلي:

 • المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار

 • تثقيف المرأة والفتاة وتدريبهما

 • المرأة والصحة

 • الاقتصاد والفقر والبيئة

 • حقوق الإنسان، والعنف والمرأة في حالات الصراع المسلح.

 وأعدت خطة العمل وفقا لمعايير وأحكـام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتفق جميع الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المقررة في خطة العمل الجنساني الوطنية مع هذه الأحكام. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

 الهدف الاستراتيجي 5-1-1: إصلاح أوجه القصور في القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان التي للمرأة

 الإجراءات المقرر اتخاذها:

 (أ) تحديد التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في إريتريا، لا سيما المواءمة بين القوانين المحلية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإجراء بحوث بشأن هذه التشريعـات والدعوة إلى الأخذ بها،

 (ب) الاضطلاع بأنشطة تمكـِّـن من إصلاح القوانين المحايدة جنسانيا والتوعية بها.

 الهدف الاستراتيجي 5-2-2: تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان ورصدها وتمكين الإنـاث والذكـور من معرفـة كيفيـة استخدامها

 الإجراءات المقرر اتخاذها:

 (أ) استهداف جميع الجهات الفاعلة عند إعداد أنشطة للتوعية ونشر المعلومات بشأن الاتفاقية، واتفاقية حقوق الطفل؛

 (ب) تبسيط وترجمة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان المذكورة أعلاه بصياغات لغوية واضحة ومفهومة؛

 (ج) تدريب موظفين قانونيين ومساعدين قانونيين لزيادة استخدام الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

 وستستكمل الخطة بحلول نهاية عام 2005 لمزيـد من شحــذ الإجراءات المقترحة وجعلها أكثر واقعيـة وقابلية للتنفيذ.

 المادة 4

 الفقرة 8 - الإجراءات الإيجابيـة في برنامج العمل الوطني، بما في ذلك السياسة الجنسانية

 ينص الباب 2، المعنون المبادئ التوجيهية، من مشروع السياسة الجنسانية على أن ”تــُـتـخذ تدابير خاصة (إجراءات إيجابيـة) لتصحيح أوجه الخلـل وعدم المساواة القائمـة منذ وقـت طويل بين الرجل والمرأة. وهذه التدابير ذات طابع مؤقت وترمي إلى تهيئة بيئة أكثر إنصافا للمرأة حتى تبلغ مرحلة تصبح فيها قادرة على المنافسـة على قدم المساواة“.

 وفي الباب 4-2، المعنون التمكين السياسي، تنص وثيقة مشروع السياسة أيضا على مـا يـلـي:

 • سيكون من اللازم، لإصلاح القاعدة الاجتماعية - السياسية غير المواتية التي انطلقت منها المرأة الإريترية، اتخاذ إجراءات إيجابيـة ترمي إلى تشجيع مشاركتها في الساحة السياسية.

 • تـشمل الإجراءات الإيجابيـة تخصيص مقاعد للنساء في الهيئات التشريعية المنتخبة على جميع المستويات، بكفالة من القوانين ذات الصلة.

 وينص الباب 5، المعنون الاستراتيجيات، على ما يلي:

 وفق ما يرد في الباب المعنون ”المبادئ التوجيهية“، تطبق سياسة الإجراءات الإيجابية، حسب الاقتضاء، لزيادة فرص حصول المرأة على التعليم، والتدريب على المهارات والعمل والائتمان وغيرها من الموارد بغية إخراج النساء من وضعهن كفئة محرومة. غير أن هذه السياسة سـوف تـُـلغـَـى، بوصفها تدبيرا مؤقتا، في أي قطاع أو مجال معين، حينما تحقق هدفها، أي عندما تبلغ المرأة مرحلة تصبح فيها قادرة على المنافسـة على قدم المساواة في ذلك القطاع أو المجال.

 ويحدد الباب نفسه مداخل لإدماج الشواغل الجنسانية في التشريعات والسياسات والبرامج، بما في ذلك تدابير العمل الإيجابي. وكما ورد في تقريرنا عن تنفيذ منهاج عمل بيجين (2004)، تتمثل استراتيجية إريتريا في الأخذ بتعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى جانب برامج مخصصة للمرأة. وإضافـة إلى اشتمال هذه الاستراتيجيـة على طائفة واسعة من البرامج والمشاريع الرامية إلى زيادة فرص حصول المرأة على جملـة أمــور، منهـا الموارد الإنتاجية والتدريب على المهارات، فـإنهـا تشتمـل على مبادرات محدودة في مجال العمل الإيجابي، فيما يتعلق بنظام الحصص في الهيئات التشريعية ومعدلات القبول بمؤسسات تعليمية معينة.

 ومن الوثائق الرسمية الأخرى التي تنص على ضرورة اتخاذ إجـراءات إيجابيــة لصالح المرأة، الورقـةُ المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر المذكورة آنفا، التي تنص على ما يلي:

 تزمــع الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر تعزيـــز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإجراءات الإيجابيـة المباشرة وغيرها من التدابير، وتتعهد بجعل المرأة مشارِكة نشطة في مبادرات الحد من الفقر المبينة في الاستراتيجية وكذلك مستفيدة مستهدفة منها.

 كما تحدد الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر تدابير لزيادة فرص حصول المرأة على العمل في القطاعين العام والخاص، وكذلك حصولهـا على الأرض والائتمان المالي وخدمات التدريب على المهارات.

 المادة 5

 الفقرة 9 - القوالـب النمطية المترسخة ثقافيا

 تنص خطة العمل الجنساني الوطنية، في إطـــار الهدف الاستراتيجي 4-1-3، على ما يلي:

 الهدف الاستراتيجي 4-1-3: إنشاء برنامج لمعالجة القيود الثقافية والتقليدية التي تؤثر في رفاه المرأة وفي المساواة بين الجنسين، وإزالة هذه القيود.

 الإجراءات المقرر اتخاذها:

 (أ) إجراء بحوث لتحديد الممارسات الثقافية والسلبية المستعصية التي تؤثر في قدرة المرأة الاقتصادية؛

 (ب) استحداث وسيلة للدعوة لتعميم المعلومات المتعلقة بالممارسات الثقافية والتقليدية السلبية؛

 (ج) إنشاء برنامج لتثقيف الجمهور لتغيير الأنماط التقليدية السلبية.

 والتعليم هو إحدى الجبهات الفعالة في هذا الشأن. وتحاول وزارة التعليم توعية جميع المعلمين المتدربين في مجال المسائل الجنسانية. كما تقرر بموجب سياسة القطاع الجديدة استعراض المناهج الدراسية والمواد التعليمية بغية جعلها أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين. (الرجاء الرجوع أيضا إلى ردنا على السؤال رقم 16 أدناه).

 الفقرة 10 - العنف الموجه ضد المرأة

 بالنظر إلى عدم وجود آلية متطورة لجمع البيانات، لم تكن تتوافر معلومات تفصيلية بشأن شكل ومدى العنف الممارس ضد المرأة. وفي حدود ما أفاد به تقريرنا، يتركز العنف بشكل رئيسي على تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، وهذا ما يُمارس في جميع أرجاء البلد، وما نحاول التأكيد عليه.

 الفقرة 11 - الاغتصاب

 لم يصدر أي تشريع بعد يتعلق بمكافحة مسألة تجنب مقاضاة المغتصبين عن طريق الزواج لاحقا بالضحية.

 المادة 6

 الفقرة 12 - الاتجار

 لا يمثل الاتجار بالنساء مشكلة في إريتريا، ولذلك ليس في الإمكان تعقب أي قضايا في سجلات المحاكم أو غيرها من هيئات إنفاذ القانون. بيد أن هناك قلق طفيف بالنسبة للنساء الإريتريات المسافرات للعمل في بلدان أخرى، وبخاصة في الشرق الأوسط. ويُزوِِّّد أفراد البعثات الدبلوماسية الإريترية في البلدان المعنية بالمعلومات المتصلة بالمسائل القانونية ومسائل الحماية.

 المادة 7

 الفقرة 13 - المرأة في الحياة السياسية والعامة

 اتخذت مؤخرا مبادرة كبرى تتجلى في تمثيل المرأة بشكل لم يسبق له مثيل في الهياكل القضائية المحلية. ففي انتخابات المحاكم في المجتمعات المحلية التي جرت في عام 2003، بلغت نسبة النساء بين القضاة المنتخبين من أجل محاكم المجتمعات المحلية 20 في المائة. وهذه خطوة كبرى في بلد كان فيه القضاة التقليديون/قضاة القرى حتى الآن من الذكور بنسبة 100 في المائة. ومما له دلالة أيضا أن نسبة النساء بين جميع القضاة المنتخبين من أجل المحاكم المركزية بلغت 15 في المائة.

 وفي عام 2003، نظم الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات حلقة عمل موضوعها ”المرأة والقانون“ اشترك فيها خبراء من منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية. وكان التركيز فيها على السياق الإريتري ومشاطرة الدروس المكتسبة عبر المنطقة دون الإقليمية. وقد أحيلت توصيات حلقة العمل، ضمن عدة جهات، إلى لجنة الإصلاح القانوني للنظر فيها. وكانت وزارة العدل بين المشتركين وقد شرعت فعلا في تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية. وتشمل هذه التوصيات (أ) النص على شرط الاحتفاظ بمقعد واحد (من أصل 3 مقاعد) في ’المحاكم المحلية‘ في جميع أرجاء البلد؛ و (ب) توسيع برنامج ’الإلمام بمبادئ القانون‘؛ و (ج) إدخال المحاكم المتنقلة بغية تحسين الوصول إلى أبعد المناطق النائية.

 وفي الانتخابات التشريعية الإقليمية الأخيرة التي جرت في عام 2004، كانت نسبة الإناث بين جميع المشرِّعين المنتخبين 28 في المائة. وفي المنطقة الوسطى، بلغت النسبة 34.3 في المائة. ومن أصل الرؤساء/المتكلمين في الجمعيات الإقليمية الست كانت هناك امرأة واحدة، في حين كانت امرأة أيضا تشغل منصب أمين جمعية إقليمية أخرى.

 وكان النهوض بالمرأة وضمان المساواة بين الجنسين في الحكم بين المجالات العديدة التي حددتها (الحكومة وشركاء الأمم المتحدة) في التقييم القطري الموحَّد لعام 2005، التي ستتلقى الدعم من منظومة الأمم المتحدة في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية. وستشمل المساعدة المقررة، في جملة أمور، تحديد الأولويات في نهج الميزنة التي تراعي المسائل الجنسانية وتعمل لصالح الفقراء. (الرجاء الرجوع إلى المرفق الثاني للحصول على بيانات إضافية)([[1]](#footnote-1)).

 المادة 8

 الفقرة 14 - التمثيل في شؤون البلد الدولية

 بغض النظر عن التوجّه العام إلى تحسين الظروف التي تساعد المرأة على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة، فضلا عن السياسة العامة التي ترمي إلى فتح أبواب المناصب العليا أمام المرأة، ليس هناك من مبادرات معينة في الوقت الحاضر لمعالجة مسألة تمثيل المرأة في الشؤون الدولية.

 المادة 10

 الفقرة 15 - التعليم

 فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم، أحرزت إريتريا تقدما ملحوظا إلى حين نشوب الحرب على الحدود في عام 1998. وكما جاء في التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (2005)، فقد بلغت نسبة البنات إلى الصبيان في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية 80 و 84 و 65 في المائة، على التوالي، حتى الفترة 1993 - 1995. وكانت الأرقام المقابلة لذلك في الفترة 2001 - 2003، هي 81 و 80 و 57 في المائة، على التوالي. (الرجاء الرجوع إلى المرفق الأول للحصول على التفاصيل)(1).

 وقد أعدت الحكومة بدعم من الشركاء في التنمية برنامجا لتطوير قطاع التعليم، وذلك لتوجيه التطورات ورفع مستواها وزيادة سرعة العمل فيها. وفي إطار البرنامج، تضاعف الحكومة الآن جهودها لتوفير التعليم الأساسي للجميع والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، على نحو ما دعت إليه الأهداف الإنمائية للألفية.

 وتحدد الوثيقة المتعلقة ببرنامج تطوير قطاع التعليم (نيسان/أبريل 2005) العناصر الاستراتيجية الرئيسية لدعم تعليم البنات والنساء على النحو التالي:

 • التوعية الجنسانية للمجتمعات المحلية هي الأساس الذي يقوم عليه نجاح تعميم مراعاة التعليم الجنساني؛

 o الاضطلاع بحملات للتدريب والتعبئة من أجل المجتمعات المحلية؛

 o إعداد مواد توعية جنسانية لتوعية المجتمعات المحلية والمعلمين بشأن المسائل الجنسانية بوجه عام والممارسات الاجتماعية - الثقافية التي تعوق مشاركة البنات والنساء في التعليم؛

 o تعزيز العلاقات بين المدارس والمجتمعات المحلية عن طريق نقل مسؤوليات إدارة المدارس إلى مستوى المدارس والمجتمع المحلي.

 • استعراض المناهج الدراسية الوطنية والمواد التعليمية - في التعليم العام وتدريب المعلمين كليهما - لجعلها مراعاة للفروق بين الجنسين؛ والتعجيل بإدماج التثقيف المتعلق بالصحة الإنجابية في المناهج الدراسية؛

 • زيادة عدد المعلمات في المدارس عن طريق التوسع في تسجيل الإناث في مؤسسات تدريب المعلمين؛

 • افتتاح مدارس داخلية وبيوت الشباب من أجل البنات في المناطق النائية، وكذلك من أجل المجتمعات البدوية وشبه البدوية؛

 • وبوجه خاص، ضمان التحاق البنات بالصف الأول في الوقت المناسب (وهو السابعة من العمر) وتقدمهن في سلم التعليم بشكل طبيعي؛

 • توسيع الفرص أمام النساء في مجال التعليم غير الرسمي بما في ذلك تعليم الكبار والتدريب على المهارات؛

 **•** تحسين جمع وإنتاج البيانات المصنفة بحسب الجنس والمتعلقة بالتعليم، وتحسين البحث القائم على أساس جنساني ورصد التقدم المحرز في تحقيق هدف توفير التعليم للجميع الذي يندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية؛

 وبالإضافة إلى هذا، وفي الحدود التي تسمح بها الموارد، ستقوم الحكومة بما يلي:

 • تقديم خدمات الإرشاد وإسداء المشورة لمساعدة البنات في التغلب على المشاكل التي تؤثر في تعليمهن؛

 • تزويد البنات من العائلات المنخفضة الدخل بدعم مالي كحافز للتعويض عن التكاليف المترتبة على فرصة التحاقهن بالمدرسة؛

 • تنظيم صفوف تعليمية إضافية في المواضيع الأساسية من أجل البنات اللواتي في حاجة إلى الدعم.

 وتتخذ الحكومة الآن تدابير فعالة لمعالجة هذا الوجه من أوجه عدم المساواة؛ منها تقديم المنح للبنات، وجعل الفصول أقرب مسافة إلى المجتمعات المحلية، وبناء بيوت الشباب للبنات.

 ويُتوقع لمشروع الاستثمار في قطاع التعليم، وهو برنامج رئيسي يموله البنك الدولي، أن يحدث أثرا هاما. فهذا المشروع سيسهم في منح البنات والفئات المغبونة الأخرى فرصا تعليمية منصفة، وذلك عن طريق توسيع الوصول إلى مدارس التعليم الأساسي والابتدائي، وبخاصة في المناطق الريفية والمغبونة، وتقليص مسافة السفر إلى المدارس، وتعيين معلمات مؤهلات، وإدخال النهج التربوية التي تراعي الفروق الجنسانية والثقافية، والمبادرة بتقديم الحوافز للبنات والأطفال المغبونين الآخرين، وتعزيز معهد ماينيفي للتكنولوجيا. ويقوم برنامج لتدريب المعلمين في المعهد بخدمة المعلمين المتدربين حصرا، الوافدين من الفئات المهمشة والأقليات الإثنية، والطوائف البدوية.

 والمجال الرئيسي الذي يتعاون فيه الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات ووزارة التعليم (وكذلك السلطات الحكومية المحلية) هو الحملة الوطنية لمحو الأمية. فقد اشترك في الحملة 000 249 شخص من الكبار بين عامي 1997 و 2003، أنجز برنامج الحملة منهم ما يزيد على 000 143 شخص. وخلال الفترة المذكورة، غدت 000 132 امـرأة راشــدة من الملمات بالقراءة والكتابة (وزارة التعليم، 2003). وكانت نسبة إنجاز البرنامج بين الإناث أعلى بشكل ملحوظ (71.3 في المائة) من نسبة الذكور (حوالي 48.4 في المائة). وثمة جانب إيجابي آخر لهذا البرنامج وهو الزيادة المطردة في التسجيل - من 500 11 شخص في الفترة 1997/1998 إلى 780 56 شخصا في الفترة 2002/2003. وقد حظي هذا البرنامج، الذي بلغت نسبة النساء بين المشتركين فيه أكثر من 90 في المائة، بجائزة رابطة القراءة الدولية لعام 2002 التابعة لليونسكو. (الرجاء الاطلاع على المرفق الثالث للحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع)(1).

 الفقرة 16 - القوالب النمطية في التعليم

 تقوم وزارة التعليم حاليا، عن طريق شعبة الإشراف والامتحانات والتقييم الوطني، وبالتعاون مع الشركاء الآخرين، بتنفيذ أنشطة توعية وتعبئة للمجتمعات المحلية بقصد تشجيـع تعليم البنات والأطفال المغبونين الآخرين. وستدعم الأموال المخصصة لهذا العنصر الفرعي الاستمرار في تنفيذ برنامج وزارة التعليم الذي يشمل ما يلي: الاضطلاع بحملات التوعية والتعبئة للمجتمعات المحلية في جميع المناطق دون الإقليمية الـ 57، مع الاهتمام بوجه خاص بمناطق الأراضي المنخفضة التي تكون فيها مشاركة البنات والأطفال من فئات الأقليات الإثنية والبدوية منخفضة؛ والاضطلاع بأنشطة الاتصال التي تراعي الفروق بين الجنسين والمنصفة (التي تعمل لصالح الفقراء)؛ وتعبئة المجتمعات المحلية، بما في ذلك الاستعانة بدعم الشخصيات البارزة، والقادة المحليين والدينيين، وبناء القدرة على المستوى المحلي.

 كما يحاول معهد أسمرة لتدريب المعلمين إبراز المسائل الجنسانية في جميع أعماله مع الطلاب المتعلقة بالمناهج الدراسية.

 المادة 11

 الفقرة 17 - المشاركة الاقتصادية، فرص العمل

 بسبب العدد الكبير من الرجال الذين عُبِّئــوا من أجل الدفاع عن الوطن في السنوات الأخيرة، يزداد الآن باطراد عدد الوظائف التي تشغلها النساء التي كان يشغلها الرجال سابقـا، ولا سيما في قطاع البنــاء. وهذا يعني أيضا أن عددا كبيرا من النساء يقمن الآن بــدور رب الأسرة.

 ويعتبر تشجيع عدد أكبر من النساء بنشاط على الالتحاق ببرامج التدريب المهني من الأولويات في وزارات عديدة، بما فيها وزارات الزراعة والسياحة والتعليم والصحة والتجارة والصناعة والدفاع. وما برحت الوزارات المعنية، بالتعاون مع الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات، تشجع بنشاط مشاركتهن، بما في ذلك تعيين حصص كبيرة لهن. وفي بعض هذه البرامج، كانت أكثرية المشتركين من النساء (والمثال على ذلك: المتدربين في السياحة - فمن أصل 780 متدربا في السنوات الخمس الأخيرة، كان 87 في المائة من النساء). ومن أصل جميع الخريجين البالغ عددهم 600 2 في المهن المتصلة بالصحة بين عامي 1991 و 2003، بلغت نسبة النساء 44 في المائة. وفي قطاعات أخرى كانت مشاركتهن أدنى من ذلك لكنها ما برحت ملموسة.

 وما برحت وزارة التجارة والصناعة أيضا موردا رئيسيا لتدريب النساء حيث تركز على الصناعات التقليدية. فقد دُرب أكثر من 500 امرأة في عام 2005 في مجال التقنيات التقليدية لنسج المنسوجات. وثمة مشروع آخر قيد الإنجاز لتدريب النساء على الحرف القائمة على الفخار.

 الفقرة 18 - المشاركة في القطاع غير الرسمي

مسألة القطاع غير الرسمي في إريتريا هي مسألة مختلفة نوعا ما عنها في معظم البلــدان النامية. فمعظم الأعمال التجارية، مهما كانت صغيرة أو هامشية، هي مسجلة ومرخصة. ولذلك فهي ليست ”غير رسمية“ بالمعنى الدقيق للكلمة. ولذلك كان من الأكثر منطقية الحديث عن حجم/قيمة العمل التجاري.

 فحوالي 30 إلى 40 في المائة من جميع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إريتريا مملوكة للنساء. ويبلغ نصيب هذه المشاريع حوالي 66 في المائة من الأعمال التجارية في قطاع تصنيع السلع (ولا سيما تخمير المشروبات المحلية، وصنع السلال، والأبسطة والمكانس؛ وإنتاج العصائر). كما أن 40 في المائة من الأعمال التجارية في قطاع التجارة (كالفنادق ودور الضيافة الصغيرة، والتجارة الصغيرة، ودور تقديم الشاي، ومحلات البيع بالتجزئة) هي مملوكة للنساء، كما أنهن يملكن 25 في المائة من الأعمال التجارية الموجهة للخدمات (كصالونات الحلاقة، وجَدل الشعر، وخدمات الإيجار). وبالإضافة إلى هذا، فإن 40 في المائة من جميع العاملين في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة يعملون في مشاريع تملكها الإناث، وتميل عادة إلى أن تكون أصغر حجما من المشاريع التي يملكها الرجال([[2]](#footnote-2)).

 الفقرة 19 - العمل، والنساء في مكان العمل

 أصبح الإعلان الآن نافذا كل النفاذ. فقد اضطلع الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين (NCEW) بسلسلة من حلقات العمل وبرامج الدعاية لتعريف العمال بأحكام الإعلان الجديد. وأحد الأجهزة التابعة للاتحاد هو لجنة النساء العاملات، التي قامت بدور فعال في هذه الحملات. وقد ساعد في هذا الشأن وجود النساء في المجالس والهيئات التنفيذية في الاتحادات الخمسة جميعها التي يتكون منها الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين.

 كما تقوم لجنة النساء العاملات التابعة للاتحاد بتنظيم دورات تدريبية في مجال القيادة وحقوق العمال وفي مجال التدريب على المهارات.

 بيد أن الحاجة تدعو إلى أعمال أكثر تنسيقا من جانب الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية والاتحاد الوطني للعمال الإريتريين لمعالجة المسائل الخاصة المتعلقة بالنساء العاملات.

 المادة 12

 الفقرة 20 - معدل وفيات الأمومة

 يتجه معدل وفيات الأمومة وفقا لتقديرات المرافق الصحية، بوجه عام نحو التناقص (انظر الشكل الثالث أدناه) ولو أنه يتقلب من سنة إلى أخرى. فمن أصل مجموع النساء اللائي أُدخلن في المرافق الصحية المخصصة للمشاكل المتصلة بالحمل والمخاض، (402 2) مات منهن 2.4 في المائة وهذه نسبة تقع ضمن النطاق المقبول (5 في المائة). فلو استطعنا تسجيل جميع النساء اللواتي يعانين من مضاعفات الحمل، قد يكون معدل الوفيات أعلى من هذا. ولذلك كان من الجوهري بذل مزيد من الجهود للمضي في زيادة التغطية بخدمات التوليد.

 معدل وفيات الأمومة وفقا لتقديرات المرافق الصحية لكل 000 100 مولود حي

المعدل

السنة

 وما برحت وزارة الصحة تعمل على زيادة الحصول على خدمات التوليد في المجتمعات المحلية وذلك عن طريق زيادة عدد المرافق الصحية، والتدريب، وتعيين القابلات، وغيرهن من العاملين الصحيين. كما تم تدريب الدايات لمساعدة النساء في البيت أثناء المخاض وإحالة أي حالات غير عادية تتجاوز قدراتهن.

 ورغم جميع الجهود المتضافرة التي تبذل لتحسين صحة الأمومة، لا تزال نسبة التوليد الذي يساعد فيه العاملون الصحيون في إريتريا من أدنى المستويات الموجودة على الإطلاق. بيد أنه من المشجع أيضا رؤية زيادة مطردة في هذه النسبة المئوية. فحسب النتائج التي توصل إليها الاستقصاء الديموغرافي والصحي لعام 2002، كانت نسبة عمليات التوليد التي تلقت مساعدة من عاملين صحيين 28 في المائة مما يظهر زيادة بمقدار33 في المائة عن نسبة الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام 1995 (والتي كانت 21 في المائة). كما يبين تقرير دراسة نظام المعلومات الإدارية الصحية زيادة بنسبة 21 في المائة في عام 2002
(23 في المائة) عن نسبة عام 1998 (19 في المائة). وفي عام 2003، كانت النسبة المئوية لعمليات التوليد التي تمت بمساعدة عاملين صحيين 25 في المائة، وهذا أعلى بمقدار 19 في المائة عن النسبة المئوية لعام 2002. (الرجاء الرجوع إلى المرفق الأول، القسم المتعلق بمعدل وفيات الأمومة).

 وقد أخذت المعلومات التالية من تقرير وزارة الصحة لعام 2004:

 ما برحت الرعاية الصحية للأم والطفل إحدى أولويات وزارة الصحة.

 ونتيجة للجهود المتضافرة التي تبذلها الوزارة والشركاء الآخرون من أجل تحسين صحة الأم والطفل، تحققت تحسينات هامة بزيادة عدد القابلات المعنيات بفترة ما قبل الولادة، وعمليات التوليد التي يحضرها العاملون الصحيون، وتغطية النساء والأطفال معا بالتحصين، وخفض معدل وفيات الأطفال والرضع (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2002). كما يدل نظام المعلومات المعتاد على حدوث تحسنات مماثلة.

 والرعاية السابقة للولادة، وخدمات التوليد، وخدمات التحصين، وتنظيم الأسرة، وخدمات التغذية، هي بعض الأنشطة الموجهة إلى الرعاية الصحية للأم والطفل. وعلاوة على ذلك، تضطلع الوزارة بمختلف المبادرات، مثل الأمومة المأمونة والتدبير المتكامل لأمراض الطفولة، كاستراتيجيتين للمضي في تحسين الحالة الصحية للنساء والأطفال. وتسلك الخدمات السابقة للولادة وأثناءها وخدمات التحصين اتجاها تصاعديا. وبموازاة ذلك، تتدنى وفيات الأمهات والأطفال في المرافق الصحية، مما يدل على تحسن التدبير العلاجي للحالات.

 الفقرة 21 - تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

 لا يحظر القانون تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى خشية أن تتحول هذه الممارسة إلى ممارسة تنفذ في الخفاء مع ما تنطوي عليه من عواقب أكثر ضررا. وعليه، تركز الاستراتيجية الوطنية على التثقيف والتوعية.

 والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات مصمم، بمعيّة شركائه، على مكافحة ختان الإناث عبر إقامة حملات لنصرة الإناث اللائي أُجريت لهن عملية ختان، وذلك استنادا إلى نظرة استراتيجية طويلة الأجل. وهكذا، وبما يتفق مع نهج الدعوة الذي يعتمده الاتحاد، المتمثل في التركيز على مجال معين كل سنة أو كل فترة، شكلت مكافحة ختان الإناث المجال الرئيسي الذي ركز عليه في عام 2004. والاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين حليف هام في هذه الحملة، إذ أنه هو أيضا اعتبر هذا الأمر واحدا من المجالات الرئيسية في برنامجه.

 ووُضعت خطة استراتيجية وهي في طور التنفيذ حاليا. وفي عام 2005، شُكلت فرقة عمل لتنقيح وتحديث هذه الخطة الاستراتيجية المخصصة لمكافحة ختان الإناث في إريتريا. وفرقة العمل هذه، التي تديرها وزارة الصحة ويتولى شؤون أمانتها الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات تضم أيضا ممثلا عن كل من وزارة التعليم ووزارة العمل والرفاه البشري وعدد من المنظمات غير الحكومية من بينها الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين. وأشركت الحكومة في حملتها لمكافحة ختان الإناث بعض كبار رجال الدين وقادة المجتمعات المحلية. وبما أن معظم ممارسي عادة ختان الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة يعتقدون أنها واجب ديني، فإن القادة المسلمين والمسيحيين يوضحون أنها ليست جزءا من أي من الديانتين.

 ويتولى الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات إطلاع القابلات على ما تتركه هذه العادة من عواقب وخيمة على الصحة.

 وتتولى وزارة الصحة المسؤولية الرئيسية عن القضاء على هذه الممارسات. فهي تقدم إلى جميع منسقي خدمات الرعاية الصحية الأولية من كل منطقة من المناطق دورات تدريبية أثناء العمل للتعرف على كيفية إجراء ختان الإناث/تشويه أعضائهن التناسلية ومعرفة عواقبهما، كما تزود كل منطقة بمواد تدريبية من قبيل المعينات البصرية والوثائق التي تتناول هذه العادة.

 وثمة دلائل على ازدياد وعي السكان بالعواقب الضارة التي يخلفها ختان الإناث. فأظهر استقصاء عام 2002 الديمغرافي والصحي، على سبيل المثال، أن 48.7 في المائة من النساء يؤيدن وضع حد لختان الإناث مقارنة بنسبة لم تتجاوز 38.4 في المائة في استقصاء مماثل أُجري في عام 1995. وكانت معارضة هذه العادة شديدة بشكل خاص في أوساط النساء الحاصلات على التعليم الثانوي والعالي (81 في المائة). كما أن نسبة النساء اللائي أجريت لهن عملية الختان (بجميع أنواعه) انخفضت في الفترة الفاصلة بين الاستقصاءين من 94.5 في المائة إلى 88.7 في المائة.

 ووفقا للمعلومات الواردة في استقصاء عام 2002، أفادت 63 في المائة من النساء بأن واحدة من بناتهن على الأقل أجريت لها عملية ختان. وينسحب هذا الأمر على البلد برمته، مع وجود فارق يكاد لا يذكر بين المناطق الحضرية والريفية. ويبدو أن ختان البنات يتأثر بقوة بمستوى أمهاتهن التعليمي - فنسبة 68 في المائة من بنات الأمهات غير المتعلمات أجريت لهن عملية ختان مقارنة بنسبة 48 في المائة من بنات الأمهات اللائي بلغن على الأقل مستوى ما من التعليم الإعدادي. وفي حين أن ما يبعث على الأمل هو ملاحظة أن معدل ختان البنات في كل فئة عمرية بشكل عام هو أقل من ختان الأمهات، فإن نسبة 17 في المائة من الأمهات اللائي أجريت لهن عملية ختان أفدن بأن واحدة من بناتهن على الأقل قد أجريت لها عملية ختان.

 الفقرة 22 - تنظيم الأسرة

 ارتفعت نسبة من حصلن على معلومات عن تنظيم الأسرة من 36 في المائة في عام 1995 إلى 50 في المائة في عام 2002، رافقتها زيادة طفيفة في استخدام وسائل منع الحمل.

 ورغبة من وزارة الصحة في مواصلة تعزيز أنشطتها في هذه المجالات، أعدت مسودة سياسة عامة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

 ومن ضمن المقترحات الواردة في خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة، توسيع نطاق المشاريع التي تهدف إلى ضمان فترة أمومة مأمونة (زيادة الخدمات السابقة للولادة وخدمات تنظيم الأسرة وتوسيع نطاقها، والولادة النظيفة والمأمونة وتوفير الرعاية التوليدية في الحالات الطارئة، وتزويد المراهقين بمزيد من الإمكانيات لاختيار المعارف والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة بطريقة مأمونة ومناسبة).

 الفقرة 23 - برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

 شارك الاتحاد مشاركة فعالة في إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج مكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه والملاريا والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والسل، التي يدعمها ماليا البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما أن الاتحاد شريك رئيسي في تنفيذ عدد كبير من الأنشطة الواردة هذه الخطة الاستراتيجية الوطنية.

 ومن ضمن أهداف البرنامج المذكور أعلاه في مجال الصحة الإنجابية ”دعم مجموعة من المداخلات المسندة بالبينات والرامية إلى خفض معدل وفيات الأمومة ووفيات المواليد الحديثي الولادة وتقليص رقعة انتشار العادات الموروثة المضرة التي تسري على المرأة بسبب نوع جنسها“.

 وصُمم هذا البرنامج بحيث ”يولي اهتماما وثيقا للمسائل الاجتماعية مع تغيير التركيز لينصب على (أ) المرأة (مع التشديد على تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة وضعف مناعتها أمام الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي)؛ و (ب) المخاطر المرتبطة بالجنود الذين ما زالوا في الخدمة والجنود المسرحين؛ و (ج) السكان المتنقلين (في المواسم ولأسباب ثقافية)“.

 علاوة على ذلك، سيساهم البرنامج في تحليل مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضعف المناعة إزاءه وآثاره من أجل تبيان التفاوت بين الجنسين الذي يتسبب بدوام مخاطر الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والضعف إزاء تداعيات الإيدز الاقتصادية الاجتماعية السلبية. وسيدعو إلى توزيع الثروات بعدل وإنصاف، وإلى بذل جهود وتنفيذ أنشطة لحماية النساء والرجال والشباب والأطفال لكفالة حقوق كل فرد الاقتصادية والاجتماعية.

 وسيتم إعداد برامج فرعية محلية وتنفيذها استنادا إلى مبادئ عامة من بينها: ”العمل على تحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي وإدماج مسائل المرأة في نهج واضحة شاملة اجتماعيا ومراعاة للفروق بين الجنسين تشكل جزءا من طرائق التعبئة الاجتماعية“.

 وإضافة إلى ذلك، سينشئ البرنامج قاعدة بيانات بالمشاريع الفرعية المحلية تصنف بحسب نوع الجنس، من ضمن متغيرات أخرى.

 المادة 13

 الفقرة 24 - الائتمانات الصغيرة، تنظيم المشاريع

 يدير برنامج الادخار والائتمان الإريتري الذي كان في السابق جزءا من الصندوق الإريتري لتنمية المجتمعات المحلية، برامج التمويل البالغ الصغر الرئيسية، أما المشاريع فتديرها المنظمة غير الحكومية، ألا وهي وكالة التعاون والبحث في مجال التنمية. وتدير منظمات غير حكومية أخرى وبعض الوزارات مشاريع أخرى أصغر.

 ويدير الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات عددا من برامج الائتمانات الصغيرة والمدخرات، ينفذ اثنان منها حاليا في المنطقة الوسطى (معاقل) والمنطقة الجنوبية (ديبوب). ويسعى الاتحاد إلى توسيع نطاق خطته بحيث تبلغ المناطق النائية وتدعم النساء الضعيفات.

 كما نفذ مشاريع لتحسين وتسويق نوعية المصنوعات اليدوية التقليدية التي تنتجها النساء. وفي أحد هذه المشاريع، دُربت نساء من مناطق مختلفة ليصبحن مدربات على إنتاج مصنوعات تقليدية جيدة.

 ويشتمل البرنامج الإنمائي الصناعي المتكامل لإريتريا الذي أُعد بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عدة عناصر، أحدها العنصر التالي: استحداث مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة مع التركيز على النساء والتصنيع في المناطق الريفية. وبدأ تنفيذ عدد محدود من الأنشطة الواردة في إطار هذا العنصر، غير أن تنفيذها برمتها مرهون بورود التمويل.

 وهذا العنصر، بتركيزه على إدماج النساء في الحياة العامة والتصنيع في المناطق الريفية، ينص على اعتماد آليات من مثل تنفيذ برنامج للتصنيع في القرى، وتطوير مهارات النساء الفنية وحسّهن التجاري، ومشاريع الائتمانات الصغيرة المخصصة لمنظمات المشاريع في المناطق النائية، وخدمات تطوير المؤسسات الصناعية لتعزيز بنية القطاع الخاص.

 المادة 14

 الفقرة 25 - آثار الصندوق الإريتري لتنمية المجتمعات المحلية في حياة الريفيات - هل خضعت للتقييم؟ وما هي نتائجه؟

 في عام 2001، أجري تقييم لمدى الأثر الذي تركه الصندوق في المستفيدين من خدماته وأُعد تقرير عن إنجاز المشاريع. وفي ما يلي بعض النتائج التي تم التوصل إليها:

 تبين أن إفادة النساء من المشاريع تعادل إفادة الرجال منها بغض النظر عن وضعهن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على الرغم من العوائق الثقافية الموروثة. بل إن مشاريع الصندوق قد خلقت ظروفا مؤاتية تساعد على رفع شأنهن الاقتصادي والاجتماعي عبر توفير فرص العمل وكسب الدخل، وتوفير الوقت، وتخفيف الأعباء، وتكوين تصور وموقف إيجابيين عن الخدمات الأساسية من مثل خدمات التعليم والصحة.

 وعلى الرغم من أن مشاركة النساء في مشروع الائتمان والادخار ما برحت متدنية، فقد تمكنت النساء اللائي استثمرن القروض بشكل مناسب من تحسين سبل رزقهن. وأشارت بعض النساء اللائي استُجوبن أن نجاحهن في استثمار القروض السابقة اللائي أخذن، عزز ثقتهن بأنفسهن وجعلهن يشعرن بالاستقلالية. علما بأن الدور الرئيسي الذي أدّته بعض النساء عضوات اللجان المصرفية في القرى في إدارة عمليات الإقراض والادخار ساهم في زيادة احترامهن في نظر زميلاتهن وعميلاتهن، وهذا أمر يتوقع أن يفضي على المدى الطويل إلى رفع شأن النساء في مجتمعاتهن المحلية.

 وعلى امتداد فترة خمس سنوات (1996 - 2000)، أفاد حوالي 000 150 1 فرد من أنشطة برنامج الصندوق، وذلك بمعدل استثمار للفرد يبلغ نحو 23 دولارا من دولارات الولايات المتحدة ( البنك الدولي، 2002). واشتملت نتائج البرنامج على ما يلي:

**التعليم.** دخول زهاء 000 375 طفل المدارس في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، 48 في المائة منهم من الفتيات؛

**الصحة.** زيادة فرص إفادة ما لا يقل عن 000 180 فرد من مرافق وخدمات الرعاية الصحية، ما يربو على 50 في المائة منهم من النساء؛

 **إمدادات المياه في المناطق الريفية.** زيادة فرص حصول ما لا يقل عن 000 210 فرد على المياه الصالحة للشرب، مما قلل إلى حد كبير العبء الواقع على كاهل النساء لتأمينها.

 ***المدخرات والائتمانات الصغيرة*.** أفاد 800 11 فرد من هذه الخطة، 37 في المائة منهم من النساء. وارتفع دخل الأسرة المعيشية بما متوسطه 20 في المائة.

 كما أفادت النساء من بنى السوق التحتية الجديدة التي أنشئت في المناطق الريفية، إذ مثلن نسبة 80 في المائة من أكثر من 000 1 مستفيد شملتهم الأنشطة التجارية الصغيرة.

 ومثلت النساء نسبة 37 في المائة ممن أفادوا من برنامج المدخرات والائتمانات الصغيرة، من ضمنهن مسؤولات عن أسرهن المعيشية ومقاتلات سابقات (مسرّحات) ونساء عائدات إلى ديارهن ومشردات داخليا. واتضح من تقييم البرنامج أن التحسن في حياتهن كان ملحوظا، إذ كن قادرات على تلبية حاجاتهن الاقتصادية وإحداث تغيير في حياة أسرهن. كما مكن هذا النشاط النساء من الانضمام إلى القطاع غير الرسمي عبر الانخراط في أنشطة اقتصادية مختلفة من مثل تربية الدجاج وتزويد السوق بالحليب والقيام بعمليات تجارية صغيرة وغير ذلك. (للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المرفق السادس).

 الفقرة 26 - الحصول على الأراضي

 شَكَّل إعلان عام 1994 الإريتري الرسمي المتعلق بالأراضي قانونا هاما من حيث منح المرأة الحق في امتلاك الأراضي. فالمواقف الموروثة المستحكمة شكلت حجر عثرة أمام حصول المرأة على الأراضي. ولمكافحة هذه المواقف، يركز الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات على هذه المسألة كجزء من برامج مناصرته للمرأة. ففي عام 2002، على سبيل المثال، تلقى 50 متخصصا قانونيا من جميع أرجاء البلاد تدريبا للدفاع عن حق المرأة في امتلاك الأراضي.

 ويجري حاليا إعداد قوانين مفصلة لتنفيذ الإعلان المتعلق بالأراضي. وفي عام 2005، منح الاتحاد فرصة مراجعة مسودة هذه القوانين بغرض كفالة احترام حقوق المرأة وتخفيف العراقيل العملية والإجرائية التي تحول دون حصول المرأة على الأراضي.

 الفقرة 27 - النساء المزارعات

 على الرغم من تشكيل النساء المزارعات حاليا نسبة زهاء 50 في المائة من القوة العاملة في المناطق الريفية (وزارة الزراعة، 1997)، فإنهن لا يمثلن إلا 15 في المائة من المستفيدين ممن يحصلون على خدمات الإرشاد الزراعي. غير أن وزارة الزراعة تبذل جهودا مدروسة لتشجيع النساء على المشاركة في برامج التدريب التي تقدمها.

 المزارعون الذين يتلقون تدريبا من وزارة الزراعة

| *السنة* | *الذكور* | *الإناث* | *المجموع* | *النسبة المئوية للإناث* |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |
| 1994 | 973 1 | 812 1 | 785 3 | 47.9 |
| 1995 | 006 2 | 913 | 919 2 | 31.2 |
| 1996 | 608 3 | 946 1 | 554 5 | 35.0 |
| 1997 | 962 | 741 1 | 703 2 | 64.4 |
| 1998 | 264 2 | 515 1 | 779 3 | 40.1 |
| 1999 | 923 2 | 342 1 | 265 4 | 31.5 |
| 2000 | 393 5 | 807 1 | 200 7 | 25.1 |
| 2001 | 562 4 | 365 1 | 927 5 | 23.0 |
| 2002 | 630 4 | 504 1 | 134 6 | 24.5 |
| 2003 | 428 4 | 670 1 | 098 6 | 27.4 |
| **المجموع** | **749 32** | **615 15** | **364 48** | **32.3** |

 ينسق الاتحاد بدقة مع وزارة الزراعة والإدارات المحلية من أجل زيادة مشاركة النساء في اللجان الزراعية في القرى والمقاطعات. وتقتضي المبادئ التوجيهية التي وضعتها وزارة الزراعة أن يكون هناك امرأة واحدة على الأقل في اللجان التي تضم في عضويتها بين
3 و 5 أفراد. ودرجت العادة أن يرشح أعضاء من الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات لينضموا إلى اللجــان لكي يصبح التمثيل فيها أكثر دقــة. وتشير الدلائل إلى أنه كلما كان تمثيــل النساء في تلك اللجان فعالا، تحسنت فرص إدراك النساء المزارعات لتوافر الخدمات والإفادة منها (الإرشاد الزراعي واستئجار الجرارات الزراعية والمحاصيل الزراعية والائتمانات الصغيرة).

 وثمة مشروع ناجح يجدر ذكره ها هنا ألا وهو تصنيع مركز بحوث الطاقة الإريتري جهازا للطبخ أفضل من سابقه، وذلك بالتعاون مع الاتحاد ووزارة الزراعة. وهذا الجهاز المحسن، الذي يقتصد ما يصل إلى 50 في المائة من استهلاك الوقود (جله من الحطب) والمزود بجهاز تهوئة أفضل من سابقه، يشكل مساهمة هامة في مجال خفض المعدل المخيف لإزالة الغابات في إريتريا، وتقليص الوقت الذي تقضيه المرأة في جمع الحطب، وهو يحسن من شروط عمل الريفيات. وحاز جهاز الطبخ المحسن في عام 2003 على جائزة آشدن للأمن الغذائي في الخارج (Ashden Overseas Food Security Award) (جوائز آشدن للطاقة المستدامة). والاتحاد شريك رئيسي في ترويج هذا الجهاز في مناطق إريتريا الريفية.

 المادة 15

 الفقرة 28 - وحدة المشورة القانونية، الوعي وتمويل حكومي

 إن لوحدة المشورة القانونية، شأنها شأن الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات، حصة من الموارد المالية العادية التي تقدمها الحكومة، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه من برامج المساعدات الفنية.

 وتبذل الجهود على قدم وساق لتبلغ خدمات هذه الوحدة الريفيات. وينفذ ذلك في المقام الأول عن طريق توفير برنامج للإلمام بمبادئ القانون لأعضاء الاتحاد في مكاتبه المحلية. وعقب إنهائهم تدريبهم، يعمل هؤلاء الأعضاء كشبكة تأثير محلية تعمل لصالح الاتحاد. وهـــذا البرنامج ليس حكرا على أعضاء الاتحاد، فلاحقا أصبح يشمل أيضا الإداريين المحليين وقادة المجتمعات المحلية وقضاة المحاكم المحلية المنتخبين حديثا. وتبين أن هذا النهج هو أكثر فعالية.

 وما برح هذا البرنامج ينفذ. وعلى نحو ما ذكر سابقا، يجري العمل حاليا على إعداد كتيب للإلمام بمبادئ القانون وذلك كجزء من الجهود المبذولة لتوسيع نطاق البرنامج وتحسين أدائه. (انظر أيضا الرد على الفقرة 4 أعلاه)

 المادة 16

 الفقرة 29 - السن القانونية للزواج والعادات السائدة

 لا تتوافر أي معلومات عن سن الزواج والزواج القسري والخطوبة.

 الفقرة 30 - الزواج العرفي والطلاق والحماية القانونية

 تنظم المادة 577 (2) من مدونة القوانين المدنية الانتقالية عقود الزواج سواء وفقا لانتماء الطرفين الديني أو وفقا للشعائر والتقاليد المحلية. وتنص المادة 652 (1) على أن للزواج التبعات القانونية نفسها، أيا تكن الطريقة التي تم بها. والمادة الفرعية 2 من هذه المادة تثبّت هذا الحكم إذ تنص على أن ”لا فرق في ما إذا كان الزواج قد تم أمام موظف مدني أم وفقا للطريقة التي يفرضها الدين أو التقاليد“. وعليه، فإن طرق الزواج كافة مصونة، وتبعات الزواج تبقى على حالها، بغض النظر عما إذا ما تم الزواج وفقا لشعائر دينية أم لتقاليد محلية. والاستثناء الوحيد هو الزواج الذي يتم وفقا لشعائر الإسلام؛ إذ أن الشريعة هي التي تنظمه.

1. () المرفقات المشار إليها هنا من المقرر تقديمها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. [↑](#footnote-ref-1)
2. () جيرده هايدي، توظيف النساء والمشاريع الصغرى في اريتريا، 2001. [↑](#footnote-ref-2)